Journal of Translation and Languages مجلة الترجمة واللغات
ISSN : 1112-3974

مفهوم التواصل في النص القانوني المترجم

بن شريف محمد هشام
جامعة وهران–الجزائر
bencherihichem@yahoo.fr

Abstract: *The concept of communication is considered among the basic concepts in translation, as it represents the cornerstone of the success of the translation process. The linguist, Romain Jacobson, was among the first theorists to talk about it, through the oral communication scheme that he applied based on language functions. When translation theorists used this scheme, such as Peter Newmark and others, translation became seen as a communicative process after it was a linguistic process par excellence, which opened new horizons in academic research related to translation. In the old days, the translator used to transfer a specific text from a source language to a target language with his focus on simply delivering the same amount of knowledge to the reader. But, nowadays, his responsibility has doubled to deliver and understand, relying on possible approaches such as the communicative approach based on dealing with texts as messages. It should be encoded by the translator and sent to the target reader. If the Jacobsonian communication scheme has been used in translation in general, can it be relied upon in legal translation, knowing that it raises a number of problems that distinguish it from other translation disciplines? We see that communication in legal translation passes through several stages before it ends for the future or target legal reader, and accordingly we target in the first place what legal translation is, with an explanation of its specificity, and in the second place we address the characteristics of the legal text with a focus on the features of the text of the Universal Declaration of Human Rights. Thirdly, we review the conditions of the legal translator, and we tackle the legal system. Fourth, and finally, we propose a legal communication scheme. It can be said that the legal translator has an effective role in delivering a legal message that originates to a legal reader with a goal. So, the more this translator knows his field of specialization, the more he will be able to carry out his task, which is not only limited to delivering legal information, but also goes beyond understanding the target reader by producing an accurate and concise translation, whenever possible, which is characteristic of the law in general.*
Keywords: *Communication, legal texts translation, translation, translator.*

الملخص: يعتبر مفهوم الاتصال من المفاهيم الأساسية في الترجمة، حيث يمثل حجر الزاوية في نجاح عملية الترجمة. كان اللغوي، رومان جاكوبسون، من أوائل المنظرين الذين تحدثوا عنها، من خلال مخطط الاتصال الشفوي الذي طبقه على أساس الوظائف اللغوية. عندما استخدم منظرو الترجمة هذا المخطط، مثل بيتر نيومارك وآخرين، أصبح يُنظر إلى الترجمة على أنها عملية تواصل بعد أن كانت عملية لغوية بامتياز، مما فتح آفاقًا جديدة في البحث الأكاديمي المتعلق بالترجمة. في الأيام الخوالي، كان المترجم ينقل نصًا معينًا من لغة المصدر إلى لغة الهدف مع تركيزه على تقديم نفس القدر من المعرفة للقارئ. ولكن، في الوقت الحاضر، تضاعفت مسؤوليته في التسليم والفهم، بالاعتماد على الأساليب الممكنة مثل النهج التواصلي القائم على التعامل مع النصوص كرسائل. يجب أن يقوم المترجم بترميزها وإرسالها إلى القارئ المستهدف. إذا تم استخدام

مخطط الاتصال جاكوبسون في الترجمة بشكل عام، فهل يمكن الاعتماد عليه في الترجمة القانونية، مع العلم أنه يثير عددًا من المشكلات التي تميزه عن تخصصات الترجمة الأخرى؟ نرى أن التواصل في الترجمة القانونية يمر بعدة مراحل قبل أن ينتهي في المستقبل أو القارئ القانوني المستهدف، وبالتالي فإننا نستهدف في المقام الأول ماهية الترجمة القانونية، مع توضيح خصوصيتها، وفي المقام الثاني نتناول خصائص النص القانوني مع التركيز على ملامح نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ثالثًا، نستعرض شروط المترجم القانوني ونتطرق إلى النظام القانوني. رابعًا، وأخيرًا، نقترح خطة اتصالات قانونية. يمكن القول إن المترجم القانوني له دور فعال في إيصال رسالة قانونية تنبع من القارئ القانوني بهدف. فكلما زادت معرفة هذا المترجم بمجال تخصصه، زادت قدرته على تنفيذ مهمته، والتي لا تقتصر فقط على تقديم المعلومات القانونية، بل تتجاوز أيضًا فهم القارئ المستهدف من خلال إنتاج ترجمة دقيقة وموجزة، كلما أمكن ذلك، وهو ما يميز القانون بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: اتصال، ترجمة نصوص قانونية، ترجمة، مترجم.

مقدمة

يعتبر مفهوم التواصل من بين المفاهيم الأساسية في الترجمة فهو يمثل حجر الأساس لنجاح العملية الترجمية، حيث كان الالسني رومان جاكبسون **Romain Jacobson** من بين المنظرين السباقين في الحديث عنه وهذا من خلال مخطط التواصل الشفهي الذي طبقه بالاستناد إلى وظائف اللغة. ولما استعمل منظري الترجمة هذا المخطط على غرار بيتر نيومارك وآخرين، أصبح ينظر للترجمة على أنها عملية تواصلية بعدما كانت عملية لغوية بامتياز الأمر الذي فتح أفاق جديدة في البحث الأكاديمي المتعلق بالترجمة. ففي القديم، كان المترجم ينقل نصا معينا من لغة أصل إلى لغة هدف مع تركيزه على مجرد توصيل نفس الكم المعرفي إلى القارئ، أما في الوقت الراهن تضاعفت مسؤوليته ليقوم بالتوصيل والإفهام معتمدا في ذلك على المقاربات الممكنة كالمقاربة التواصلية المبنية على التعامل مع النصوص على أنها رسائل ينبغي تشفيرها من طرف المترجم وإرسالها إلى القارئ الهدف وهذا ما يعرف بنظرية التلقي التي استعملت بادئ الأمر في الميادين التواصلية البحتة كالإعلام مثلا.

فإذا كان مخطط التواصل الجاكبسوني قد استعمل في الترجمة عموما، هل يمكن التعويل عليه في الترجمة القانونية علما بأنها تطرح جملة من الإشكاليات تميزها عن تخصصات ترجميه أخرى؟

نرى بأن التواصل في الترجمة القانونية يمر بعدة مراحل قبل انتهائه للمستقبل أو القارئ القانوني الهدف، وعليه سنتحدث في المقام الأول عن ماهية الترجمة القانونية مع تبيان خصوصيتها، وفي المقام الثاني سنتطرق إلى خصائص النص القانوني مع التركيز على مميزات

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما ثالثا سنستعرض شروط المترجم القانوني وسنتكلم بإيجاز عن النظام القانوني رابعا وأخيرا سنقترح مخطط التواصل القانوني.

ماهية الترجمة القانونية

تشير الدراسات التاريخية حول الترجمة القانونية أنها تعود إلى حقبة ما قبل الميلاد حيث تمت آنذاك ترجمة " أول نص قانوني متعلق باتفاقية السلام التي أبرمها المصريون و الحتيين سنة **1271** قبل الميلاد لكن النسخة الأصلية لم يتم العثور عليها و إنما وجدت ترجمتين ؛ الأولى باللغة الهيروغليفية و الثانية باللغة الكنعانية[1] ". وعليه يمكن القول إن الترجمة القانونية ذات جذور ممتدة في التاريخ، وأنها أدت دورا بالغ الأهمية في المحافظة على التراث الإنساني سواء كان قانونيا أو غير ذلك فلولا وجود ترجمة الاتفاقية ما تمكن القانونيون من الاطلاع على محتواها ولا المؤرخين من تحديد عمرها.

تمثل الترجمة القانونية نوعا خاصا من أنواع الترجمة الأخرى كالترجمة، الإشهارية، العلمية إلى غير ذلك من أنواع الترجمة التي تشكل ما يسمى بالترجمة العامة، والترجمة القانونية " [...] كأي نوع من أنواع الترجمة تمثل محاولة تقديم إجابة للتحدي المتمثل في إعادة صياغة نص معين بلغة أخرى وليس الجدال حول نقل المحتوى أو الشكل وإنما نقل النص برمّته ولبّه أي المعنى كاملا[2].

بالرغم من أن الترجمة القانونية لا تستخدم أساليب أو تقنيات تختلف عن الترجمة العامة لكن خصوصيتها تكمن في اتصالها بالقانون الذي يملي قاعدته عليها فلا " يمكننا ترجمة نصا قانونيا كما لو أننا نترجم نصا آخر لأن الترجمة في حد ذاتها قانون[3] " . مع ذلك، فإن الترجمة القانونية ليست عملية ليست دقيقة وإنما هي تقريبية وعليه ينبغي تقدير هامش الخطأ فيها،

[1] J.C. Gémar.«Art, Méthodes et Techniques de la traduction juridique ».WWW.tradulex.com. ترجمتنا المقترحة ص 5

[2] Koutsivitis. Vassilis ; « La traduction juridique : libertés et contraintes ». In : L. Mariane. F. Israël. La liberté en traduction. Paris. Didier érudition. 1991. ترجمتنا المقترحة ص 194

[3] George. A. Legaut. « Fonctions et structure du langage juridique ». Meta, Vol 24. N° 01. 1979 p 18-25. ترجمتنا المقترحة ص 19

فهي مجرد تخمين لهذا يمكن للمعنيين التنازع على هذه الترجمة وبالتالي الرجوع إلى النسخة الأصلية". [4]

وعليه يمكن القول أنّ الترجمة القانونية تختلف عن الترجمة العامة من خلال موضوعها "القانون" ففي أنواع الترجمة الأخرى النص المترجم (الترجمة) لا يكون محل تنازع أو موضوع تفسير من طرف فقهاء القانون أو حتى الرجوع إلى " هيئة ذات سلطة تقوم بتفسير النصّ (الترجمة) عكس أنواع الترجمة الأخرى كترجمة النص الأدبي أو الصحفي". [5]

تختص الترجمة القانونية بترجمة النصوص التابعة إلى ميدان القانون سواء كان مكتوبا (القانون الفرنسي) أو شفويا (القانون البريطاني) حيث تتنوع فيهما مواضيع الترجمة بحسب النصوص المراد ترجمتها لأنّ " [...] النص القانوني قد يكون مكتوبا (دستور، تعليمة، أمرية) أو تابعا إلى القانون العرفي (الشفوي) [...]". [6] فضلا عن أنّ العملية الترجمية تختلف باختلاف الأنظمة القانونية واللغات المتصلة بالترجمة. إنّ الأنظمة القانونية المتصلة بالترجمة تتنوع وتتعدد لأنّ منها ما يكون إقليميا أو وطنيا ومنها ما يكون دوليا وكلّها ناتجة عن اختلاف مصادر التشريع " فهناك تشريع وطني أو محلي، دولي كالمنظمات الدولية، الاتفاقيات الدولية [...]. [7]

خصائص النص القانوني

نظرا للتطور الحاصل في حقل الترجمة فإنّ علماء الترجمة، ممارسيها والباحثين فيها يقرون بحقيقة مفادها أنه حاليا تتم ترجمة النصوص وليس اللغات" ففي الوقت الراهن نعلم أنّه في علم الترجمة لا نترجم من لغة إلى أخرى وإنّما نترجم نصوصا: أي أنّ نصا مكتوبا بلغة = نصا مكتوبا بلغة أخرى ". [8] فضلا عن ذلك فإنّ طبيعة النص ونوعه تحدد بدرجة كبيرة طريقة ترجمته لهذا سنتحدث عن ماهية النص القانوني وخصائصه ثم بعد ذلك سنتطرق إلى موضوع

---

[4] Lazar. FOCSANEANU. In J.C. Gémar.« Art, Méthodes et techniques de la traduction juridique ». WWW.tradulex.com. ترجمتنا المقترحة ص 16

[5] J.C. Gémar.« Art, Méthodes et Techniques de la traduction juridique ».WWW.tradulex.com. ترجمتنا المقترحة ص 5

[6] F. Terré. Brève notes sur les problèmes de la traduction juridique. Revue internationale de droit comparé. Année 1986. Vol 38. N° 02. ترجمتنا المقترحة ص 348

[7] Koutsivitis. Vassilis. « La traduction juridique : Standardisation versus créativité ». Meta.Vol 35. n° 1. 1990. p 226 – 229. ترجمتنا المقترحة ص 226

[8] J.C. Gémar.« Art, Méthodes et Techniques de la traduction juridique ».www.tradulex.com. ترجمتنا المقترحة ص 5

بحثنا الذي يهمنا في هذا المقام؛ دراسة نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخصائصه. إذا بحثنا عن كلمة النّص في لسان العرب نجدها تعني الوضوح والظهور: " النَّصُ رَفْعُكَ الشَّيْءُ، نَصَّ الحديث يَنُصُّهُ نَصًّا، وكُلُ ما أُظْهِرَ فَقد نُصَّ. يقال: نَصَّ الحديث إلى فلان أي رَفَعَهُ، وكذلك نَصَّصْتُ إليه. يقال نَصَّتِ الظبية جِيدَهَا: رَفَعَتْهُ " . [9]

المعنى الاصطلاحي لكلمة نص فيمكن القول أنّه " شكل من أشكال استعمال اللغة لضمان التواصل بين شخصين أو أكثر". [10] غير أن هذا التعريف ليس الوحيد بطبيعة الحال وإنما لا يسعنا في هذا المقام التطرق إلى الآراء النظرية والاختلافات المتعلقة بتعريفات النص لأننا نهتم أكثر بمفهوم النص القانوني.

لعلّ أوّل ملاحظة يمكن إبداؤها بشأن النص القانوني هي أنّه لا يختلف عن النصوص الأخرى كالنصوص الأدبية والعلمية غير أن خصوصيته تمكن في اقترانه بالقانون حيث تختلف النصوص القانونية بحسب أنواع القانون وأنظمته ومصادره التشريعية.

وعليه يمكن تعريف النص القانوني على أنّه نص " [...] ينبغي أن يستوفي ثلاثة شروط: أن يعالج قضية تنتمي إلى صنف يقبله القانون الوضعي. أن يتم تحريره من لدن فقيه في القانون، قانوني مهني أو كاتب يعوض أو يقوم مقام فقيه في القانون. أن يكون له مستقبل (متلقي) يتعامل مع الرسالة كقانوني. ومن المحتمل أن يتحمل آثارا قانونية تكون في الرسالة الأصلية ". [11]

فضلا عن ذلك فإن النص القانوني له طبيعة آمرة تميزه عن النصوص الأخرى التي قل ما نجد فيها استعمال هذه الطبيعة الآمرة. لكن ليس من السهل التعرف على نص قانوني لأنّ الاعتماد على نمذجة النصوص وكذا تصنيفها في الميدان القانوني لا يمكن التعويل عليه كثيرا وحسبنا نستشهد بكلمات جيمار **Gémar** : " تدفعني تجربتي الطويلة في ميدان ترجمة النصوص القانونية بأن أرى حقيقة غامضة وغير مفصول فيها. هل يمكن القول إن قانونا متعلقا بالإنارة العمومية حيث يدقق فيه الشرع أنّه نص قانوني وملزم، [...]. في المقابل هل يمكن القول أنّ

[9] ابن منظور. لسان العرب، (م،س). مادة (ن،ص،ص)، مج 6، ص 4441.

[10] محمد الدريج، نحو بيداغوجية جديدة للتعبير، مقتضيات دراسة النصوص، الدليل التربوي. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. المغرب. 1993. ص 8.

[11] J.Pelage. « La traduction des discours juridiques. Problématique et méthodes. Edité par l'auteur. France 2007. 25 ترجمتنا المقترحة ص

مذكرة محكمة تكون وصفية بالأساس وهل يمكن القول بأنّ تعليمة معلقة بفندق أنّه نص غير قانوني؟ وعليه نرى هنا حدود نمذجة النصوص التي تعتمد على المحتمل اللغوي لا على حقائق قانونية [...]". [12]

مما سبق يمكن القول إن النص القانوني يتمتع بطابع مختلط وهجين وأنّ الاعتماد على النمذجة أمر يصعب من مهمة المترجم وحتى الباحث لأنّ كل نص قانوني يمثل **حالة** خاصة ضمن الإطار العام للنصّ القانوني وعليه يمكن تحديد خصائص تشترك فيها معظم النصوص القانونية.

يمكن تلخيص أهم الخصائص فيما يلي:

- **طبيعة النص الآمرة**

أسلوب النص القانوني مباشر وقل ما تستعمل فيه أساليب مجازية كالاستعارات والتشابيه.
يستعمل النّص القانوني لغة متخصصة تكون عادة متعددة المعاني وذات مصطلحية معقدة.
يخضع النص القانوني وحتى ترجمته إلى عملية التفسير من طرف هيئة مختصة بحسب نوع النص (كالمحكمة).
احتوائه على آثار قانونية ترتب عليها حقوق، واجبات أو عقوبات.
هناك نصوص ذات طابع إلزامي (كالدستور) وأخرى غير إلزامي (الاتفاقيات الدولية غير الملزمة).
وبغية تطبيق الخصائص المشار إليها أنفا على المدونة المختارة في هذا المقال أي نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر من طرف منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/10

- **مميزات نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

كما أشرنا سابقا لا توجد خصائص ثابتة ومطلقة للنّص القانوني كما رأينا أنه من الصعب الاعتماد على النمذجة لتصنيف النصوص القانونية، لأنّها ذات طابع هجين ومختلط. وعليه سنتعامل مع نص الإعلان كحالة خاصة ضمن النصوص القانونية ومنه نقترح الخصائص التالية:

[12] J.C. Gémar. « Art, méthodes et techniques de la traduction juridique ». www.Tradulex.com. ترجمتنا المقترحة ص03

الطابع القانوني

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الوثيقة الأولى المؤسسة للقانون الدولي العام المتعلق بحقوق الإنسان غير أنّه لا يتمتّع بطابع إلزامي؛ أي أنّه لا يفرض على الدول تطبيقه ولا حتى عقوبات في حالة عدم تطبيقه كما يشير فرانسوا تيري (**François Terré**)

" [...]إنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يمثل إلا توصية لا تترتب عليها أية مسؤولية من طرف الدول [...]" . [13] لكنّ هذا النّص يتمتّع برمزية تاريخية معتبرة كما أنه استعمل كقاعدة قانونية (غير ملزمة) لصياغة وثائق أخرى متعلقة بحقوق الإنسان ملزمة كعهد الحقوق السياسية والمدنية سنة 1966.

الشكل والمضمون

ينقسم نص الإعلان من ناحية بنيته الشكلية إلى ديباجة (تمهيد أو مقدمة) وثلاثون مادة إضافة إلى إحالة في النص المُتَرْجَم. أمّا مضمون النص فإنّه يصرّح ويعدّد الحقوق الفردية: كالحق في الحياة، الحرية والحقوق الجماعية: الحق في الانتماء ... مع الإشارة إلى الحقوق السياسية: الحق في الجمعيات، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

" [...] لقد تم الإعلان عن العديد من الحقوق: الحق في الحياة، الحق بالاعتراف بالشخصية القانونية، حق اللجوء (السياسي)، الحق في الجنسية، حق الملكية، الحق في حرية التفكير، المعتقد والدين [...] " . [14]

أخيراً، نشير إلى أنّ الإعلان يمثل امتداد لإعلان حقوق الإنسان والمواطن (الفرنسي) سنة 1789 حيث تم إعادة صياغة العديد من الأفكار القانونية سواء من حيث الشكل أو حتى المضمون. " لقد أعاد الإعلان العالمي لسنة 1948 نفس المبادئ التي أعلنت في إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789 مع إضافة حظر جميع أشكال التمييز العرقي، الديني، اللغوي أو على أساس الجنس، الأفكار، الأصل الوطني أو الاجتماعي... " . [15]

---

[13] François Terré. Introduction générale au droit. 3e ed. Éditions. DALLOZ. France. 1996. ترجمتنا المقترحة ص 161.

[14] François Terré. Introduction générale au droit. 3e ed. Éditions. DALLOZ. France. 1996. ترجمتنا المقترحة ص 161.

[15] George Henri Soutou. « La France et la déclaration universelle des droits de l'homme ». www.diplomatie.gouv.fr. Cons : 11-08-2008 à 17 : 00. ترجمتنا المقترحة.

اللغة والأسلوب

بالرغم من عدم إلزامية نص الإعلان إلا أنّه يمكن القول إنه يتمتع بمميزات لغوية و أسلوبية تتشابه إلى حد كبير مع النصوص الإلزامية كالدستور مثلا، إضافة إلى طبيعته الآمرة أما أسلوبه فهو أسلوب مباشر خال من أساليب المجاز.

النظام القانوني

ينظر فقهاء القانون إلى هذا الأخير كنظام (**Système**) قائم بذاته أو بالأحرى كأنظمة لأنه توجد أنظمة قانونية كثيرة ومختلفة تؤثر بدورها في العملية الترجمية، فكل قانون يمثل نظامًا:" يستعمل مفردات تناسب مفاهيمه، إنّه يجمع القواعد ضمن فئة معينة، يستعمل طرقا لتفسيرها (القواعد)، ويرتبط بمفهوم النظام الاجتماعي الذي يحدد طريقة تطبيق وعمل القانون في حد ذاته «.[16]

فالقانون كلمة يونانية الأصل (**Canon**) تعني العصا المستقيمة أمّا اصطلاحا فأبسط تعريف يمكن إدراجه هو أنّ القانون يعبّر عن تلك المعايير و القواعد التي تسيّر سلوك البشر و تضبطه داخل نظام اجتماعي ، اقتصادي ، ديني أو حتى ثقافي ، و إذا بحثنا في المعاجم المتخصصة عن مدلول كلمة قانون التي تقابلها بالفرنسية (**Droit**) و الإنجليزية (**Law**) ، فإنّنا نجدها تحيل إلى تعريفات عديدة " فالقانون نعني به مجموعة من قواعد السلوك التي تمليها و تقرها السلطة الاجتماعية ؛ صلاحيات ممنوحة لأشخاص؛ مجموعة من تخصصات علمية؛ ضريبة؛ أو دمغة؛ القانون كنظام " .[17] إضافة إلى ذلك فإنّ القانون يتنوّع بحسب أشكاله ومصادره فهناك القانون المكتوب وآخر عرفي أو شفهي كما يرى جيرار كورني (**G. Cornu**) " يمتلك القانون ألف صوت يتكلم به بشكل رسمي؛ القانون المكتوب بمختلف نصوصه، القانون العرفي في أقواله وحكمه حيث تتداخل كلها في إنشاء (خلق) أو تحقيق القانون ".[18]

من هنا يبدو أنّ الأنظمة القانونية لها طابع تنظيمي يهدف إلى تنظيم سير علاقات الأفراد مع غيرهم ومع دولهم، وعلاقات الدول بعضها البعض كالقانون الدولي العام والخاص، القانون

[16] David René. « Les grands systèmes de droit contemporain ». Paris. 1974. ترجمتنا المقترحة ص 21.

[17] Jacques. Pelage. « La traduction juridique. Problématique et méthodes ». Edité par l'auteur. France. 2007. ترجمتنا المقترحة ص 22

[18] G. Cornu. « Linguistique juridique ». Paris. 1990. ترجمتنا المقترحة ص 217

الدستوري، القانون المدني، القانون الجنائي والقانون الدولي العام المتعلق بحقوق الإنسان. أمّا بالنسبة لمصادر هذه الأنظمة فهي تختلف باختلاف الأنظمة القانونية وتبعا للعادة المتبعة فمثلا تعتمد البلدان الإسلامية والعربية على القرآن والسنة النبوية بالإضافة إلى القانون المدني الفرنسي الذي يرجع مصدره إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789 لكن العادة البريطانية مصدر قانونها العرف لأنّه غير مكتوب.

وفيما يتعلق بموضوعنا فانه يمكن القول بأن الإعلان يندرج ضمن القانون الدولي العام المتعلق بحقوق الإنسان الذي جاء نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان خلال الحربين العالميتين، الأمر الذي أيقظ ضمير المجتمع الدولي ودفعه إلى التفكير في إيجاد آلية قانونية لمعاقبة منتهكي حقوق الإنسان. حيث طرح إشكالية حقوق الإنسان ضمن الجدلية القائلة باعتبار مقبولية أو عدم مقبولية أن يكون الفرد شخصًا أو موضوعًا من مواضيع القانون الدولي وانقسم فقهاء القانون الدولي بين مؤيد ومعارض. * لكن بعد مساعي حثيثة قامت بها منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع المجتمع الدولي، ظهر إلى الوجود القانون الدولي العام المتعلق بحقوق الإنسان كنظام قائم بذاته يضمن حماية هذه الحقوق. في هذا الشأن، يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 اللبنة الأساسية والمصدر الرئيسي لهذا النظام.

شروط المترجم القانوني

لقد كان الجاحظ بمثابة ناقد في الترجمة العربية التي كانت تعيش أوج تطورها آنذاك (القرن 3 و4 ه) ففي " كتاب الحيوان " نجده حدد شروطا عامة ينبغي توفرها في المترجم كمعرفة اللغة المنقول منها وإليها ومعرفة الموضوع الذي تتم فيه الترجمة. لكن بعد التطوّر العلمي الراهن والثورة الفكرية المعاصرة المتميزة بالتدفق الكبير للمعلومات وكذا تداخل العلوم والاختصاصات فيما بينها، ذهب المنظر جيمار (**J.C Gémar**) إلى صياغة عشر وصايا ينبغي على المترجم القانوني التمسك بها وهي:

- ينبغي أن تكون متخصصا في القانون.
- ابق مترجما وحافظ على اللغة.

* لمعلومات أكثر وتفاصيل أدق عن هذا الموضوع أنظر: محمد سعادي. حقوق الإنسان. دار ريحانة للنشر والتوزيع. الجزائر. 2002.

- استوعب المبادئ العامة في القانون.
- امتلك لغة القانون ودقائق معانيها.
- أتقن لغتك، لغة الوصول.
- افهم النظام القانوني الأجنبي ولغته كلما أمكن ذلك.
- اعرف النظام القانوني من كل زواياه.
- كن أمينا قدر المستطاع وحافظ على مقصد الكاتب وكذا تفسيره.
- احترم عبقرية لغتك.
- لا تستسلم للسهولة وأثبت قدرتك على الدقّة.

التواصل القانوني

يُعتبر مخطط التواصل الشفوي الذي أسّسه جاكبسون **(Jakobson) (1987)** بناءا على وظائف اللغة إنجازا فريدا من نوعه لأنه أعطى دفعا جديدا للبحث العلمي الخاص باللغة (اللسانيات) والترجمة (علم الترجمة)، حيث أصبح علماء الترجمة يهتمون أكثر ممّا سبق بتطبيق نظرية التلقّي في العملية الترجمية كبيتر نيومارك **(Peter Newmark)** (الترجمة التواصلية).

في هذا الصدد يرى فيدال أن: " نظريات الاتصال، خاصة تلك المتعلقة بالتلقي عندما حاولت فهم الجانب الكونغنيني للمتلقي دفعت إلى إعادة توجيه التركيز في العمل الترجمي من نقطة الانطلاق (النص الأصل) إلى نقطة الوصول (النص الهدف) (...)" [19] : كما أنّه بفضل قبول الترجمة كنشاط تواصلي (بيرمان) (1984) **(Berman)**، لاروس **(Larose)** (1987)، سنال هنرباي **(Snell Hornby)** (1988).

لكن بخصوصية القانوني وتعقيده لارتباطه بالقانون ونظامه ومستعمليه وأشكال إنتاجه كما يرى بيلاج **(Pelage)**: " إنّ التواصل القانوني متنوع ومعقّد لأنّه يهمّ كل أفراد مجتمع معيّن رغم أنّ معظمهم لا يتقنون المفاهيم القانونية واللغة القانونية ". [20] يبدو أنّه من الضروري إجراء تعديلات في مخطط التواصل تؤخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

[19] Bernard Vidal. « Communication, traduction et transparence : de l'altérité du traducteur ». Meta. Vol. n°03, 1995, p 372-378. ترجمتنا المقترحة ص 372.

[20] Jacques. Pelage. « La traduction des discours juridiques. Problématique et méthodes ». Edité par l'auteur. France. 2007. ترجمتنا المقترحة ص 58.

- نوع القارئ الذي قد يكون قارئا عاديا (المواطن)، قارئا متخصصا (قانوني) والمترجم أو قارئا منفذا للقانون (الهيئات القانونية المحكمة).
- النظام القانوني يمثّل السياق أو المرجع.
- الرسالة تمثل النص القانوني بنوعيه الشفوي والمكتوب.
- المرسل الأول هو محرر النص القانوني ويكون قانوني.
- المستقبل الأول: المترجم القانوني وهو كذلك المرسل الثاني للرسالة الثانية (ترجمة النص القانوني)
- الوسيلة التي يتمّ بها إبلاغ الرسالة الأولى اللغة القانونية الأصل والرسالة الثانية اللغة القانونية الهدف

وعليه نقترح المخطط التالي المكيف بحسب نص الإعلان.

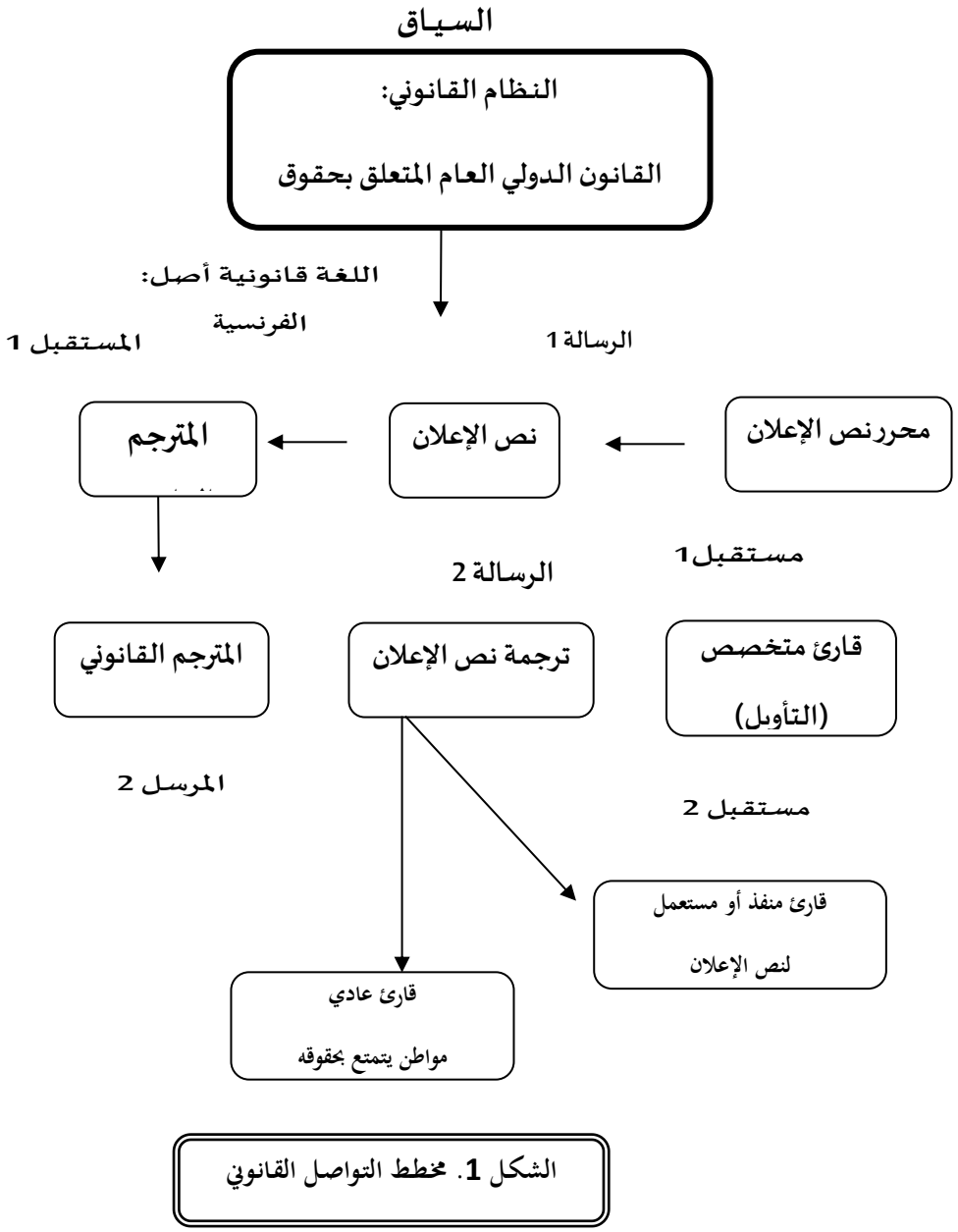

الشكل 1. مخطط التواصل القانوني

خاتمة

لقد تطرقنا في هذا المقال إلى مفهوم التواصل في الترجمة القانونية ورأينا كيف أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بجوانب خارج تواصلية كالنظام القانوني وطبيعة النص القانوني مثلا، وكان الهدف المنهجي هو وصف صيرورة العملية التواصلية والترجمية. من هنا يمكن القول إن للمترجم القانوني دور فعال في إيصال رسالة قانونية أصل إلى قارئ قانوني هدف، وعليه كلما كان هذا المترجم عارفا بميدان تخصصه كلما تسنى له القيام بمهمته التي لا تقتصر فقط على إيصال المعلومة القانونية، وإنما تتعدى إلى إفهام القارئ الهدف من خلال إنتاج ترجمة دقيقة وموجزة كلما أمكن ذلك والتي تتسم بسمات القانون عموما .

References

[1] Ibn manẓūr. Lisān al-‘Arab, (M, S). Jadīdah llt‘byr, muqtaḍayāt dirāsah al-nuṣūṣ, al-Dalīl al-tarbawī. Maṭba‘at al-Najāḥ al-Jadīdah. Al-Dār al-Bayḍā’. Al-Maghrib. 1993.

[2] Twn Fān dāyk Wuld sanat 1943m, yshtghl ustādh li-Dirāsāt al-khiṭāb fī Jāmi‘at Amistirdām.

[3] Dirāsāt naḥwīyah wa-dalālīyah wa-falsafīyah fī ḍaw’ al-lisānīyāt al-mu‘āṣirah : D. Māzin al-Wa‘r.

[4] ‘ilm al-lughah wa-al-Dirāsāt al-adabīyah, dirāsah al-uslūb, al-balāghah, ‘ilm al-lughah al-naṣṣī : brndshblnr, tarjamat D. Maḥmūd Jād al-Rabb, Ṭ. 1/1987m, al-Dār al-fannīyah lil-Nashr wāltwzy‘-ālqāhrh.

[5] ‘ilm Lughat alnṣ-ālmfāhym wa-al-ittijāhāt U. D Sa‘īd Ḥasan Buḥayrī.

[6] ‘ilm al-lughah alnṣy-dirāsah taṭbīqīyah ‘alá al-suwar almkyt- : D. Ṣubḥī Ibrāhīm al-Fiqī.

[7] Lisānīyāt al-naṣṣ – madkhal ilá insijām alkhṭāb- : Muḥammad al-Khaṭṭābī.

[8] Min Lisānīyāt al-jumlah ilá ‘ilm al-naṣṣ : D. Bashīr ibryr, Majallat al-Mawqif al-Adabī Majallat adabīyah Shahrīyat taṣdur ‘an Ittiḥād al-Kitāb al-‘Arab, al-‘adad 401/2004.

[9] Al-Naḥw wāldlālt-mdkhl li-Dirāsat al-ma‘ná al-Naḥwī al-dalālī : D. Muḥammad Ḥamāsah ‘Abd al-Laṭīf.

[10] Nḥwu alnṣ-ātjāh jadīd fī al-dars alnḥwy- : D. Aḥmad ‘Afīfī, Ṭ. 1, sanat 2001M, Maktabat Zahrā’ al-Sharq — alqāhrt-mṣr.

[11] Nasīj alnṣ-bḥth fī mā yakūn bi-hi al-malfūẓ nṣā- : al-Azhar al-Zannād, Ṭ. 1, sanat 1993M, al-Markaz al-Thaqāfī al‘rby-byrwt-Lubnān.

[12] Naẓarīyat taḥlīl al-khiṭāb wāstqlālyh al-jumlah : D. Māzin al-Wa‘r, Majallat al-Mawqif al-Adabī Majallat adabīyah Shahrīyat taṣdur ‘an Ittiḥād al-Kitāb al-‘Arab, al-‘adad 385/2003. www.awu-dam.org.